مجلة إشكالات في اللغة والأدب | مجلد: 13 عدد: 1، مارس 2024
ص: 452 - 470 | E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

علم أصول النحو من التنامي إلى الانحسار (رؤية تحليلية في الأسباب)

Arabic Grammar Theory from Growth to Regression

an Analytical View on Causes

أمين قادري *
Amine Kadri
مخبر اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات
جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر2(الجزائر)
Algiers2 University Abou Elkacem Saadallah (Algeria)
amine-alahmady@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/08/07	تاريخ القبول: 2023/09/10	تاريخ النشر: 2024/03/02

ملخص البحث

يهدف هذا المقال إلى دراسة حركتي التنامي والانحسار اللتين شهدهما علم أصول النحو العربي منذ نشأته إلى غاية بدايات القرن العاشر الهجري، وذلك من خلال محطتين بارزتين هما كتاب الخصائص لابن جني الذي يمثل ذروة التوسع، وكتاب الاقتراح للسيوطي الذي يمثل أنموذج الانحسار. وستحاول الدراسة من خلال رؤية تحليلية لمعطيات نصية وتاريخية أن تعطي بعض الأسباب الموضوعية والسياقية لحركتي التطور هاتين. وسيتم كل هذا العمل على منحيين من التطور هما: المنحى الكمي المتعلق بحجم القضايا المدروسة في أصول النحو، والمنحى الكيفي المتعلق بطبيعتها. وسنعتمد في هذه الدراسة المنهجين المقارن والتاريخي، وسنركز على قضايا التدرج التاريخي لأدلة النحو الإجمالية عن طريق التراكم والتفرع، كما سنتعرض لدور السياق التاريخي المعروف بالمدرسي في حركة الانحسار ونتائج ذلك على مستوى فعالية أصول النحو.

الكلمات المفتاح : أصول النحو – تنامي – انحسار – خصائص – اقتراح

Abstract :

This article aims to study the movement of growth and regression which witnessed by Arabic grammar theory since its beginning until the tenth century AH. The study is based on two principal books which are “Al-khassais” of Ibn Jinni representing the peak of expansion , and "Al-iqtirah" of As-suyuti representing the regression modal . The study will try, through an analytical view

* أمين قادري amine-alahmady@hotmail.com

of textual and historical data, to give some objective and contextual reasons for these two development movements. All this work will be done on two aspects of development: the quantitative approach related to the size of the issues studied in the grammar theory, and the qualitative approach related to their nature. In this research, we will rely the comparative and historical approach, we focus on historical gradual issues of global grammar proof through accumulation and branching out , also we will adress the importance of scholastic context in regression movement and its consequences on leval grammar events.

Keywords: grammar theory – growth –regression – Khassais - Iqtirah

مقدمة:

نروم في هذا المقال دراسة التطور الشامل الذي عرفه علم أصول النحو العربي، والذي نقله من مرحلة التنامي الكيفي والكمي من بدايات التفكير النحوي حتى اكتمال صرحه في كتاب الخصائص لابن جني(ت391هـ)؛ إلى مرحلة الانحسار التي أعقبت هذه المرحلة، والتي شهدت محطتين مهمتين هما رسالة لمع الأدلة لأبي البركات ابن الأنباري(ت577هـ) ورسالة الاقتراح للسيوطي(ت911هـ). وسنحاول من خلال تحليل مجموعة من القضايا أن نفهم أسباب هاتين الحركتين: التنامي والانحسار، وذلك بالوقوف على جملة من القضايا: العلمية المحضة، والعلمية البيداغوجية.

وسنتخذ من الانكماش الكمي(أي من حيث الحجم) والكيفي(أي من حيث الموضوعات) الذي عرفه علم أصول النحو من محطة الخصائص إلى محطة الاقتراح مستندا علميا لدعوى الانحسار، وذلك قبل دراسة القيمة العلمية والموضوعية لهذا التطور. وتستهدف الدراسة من خلال ذلك محاولة تقديم تفسير للتنامي والانحسار يكون أكثر عمقا، وأقل سذاجة من مجرد تفسيره بالأسباب المنهجية التأليفية التي يأتي على رأسها: التلخيص أو الاختصار، وسنقارب فرضية أخرى تتمثل في انبناء هذه الحركة على تغيّرات عميقة في تصوّر موضوع العلم نفسه.

وعليه؛ فالإشكالية التي نحاول الإجابة عنها محصورة في السؤال التالي: ما الأسباب العلمية والموضوعية العميقة التي حكمت حركتي تنامي علم أصول النحو ثم انحساره؟ وما المظاهر المتجلية عن هاتين الحركتين؟ وسنحاول بناء الإجابة عن هذه الإشكالية على ثلاث محطات: المحطة الأولى في إثبات وقوع التنامي والانحسار كميا وكيفيا، والمحطة الثانية في تحليل مرحلة التنامي من خلال مبدأين: مبدأ التراكم ومبدأ التوسع، حيث سندرس مبدأ تراكم الأدلة النحوية وعلاقته بانفساح مجال النظر النحوي، ثم سنتبعه بدراسة مبدأ التوسع من

خلال دراسة تطور دليل واحد من أدلة النحو على وفق تطور الاحتياجات اللغوية والاجتماعية في الحضارة العربية الإسلامية. وفي الأخير سنعرّج على المحطة الثالثة المتمثلة في دراسة أسباب الانحسار محاولين تقديم سببين له: سبب داخلي يرجع إلى التصورات العلمية لموضوع العلم، وسبب خارجي يرجع إلى مقتضيات تاريخية ومؤسساتية.

وعليه، فستعتمد الدراسة على منهجين: منهج مقارن من أجل تجاوز المرحلة الأولى من الدراسة، ومنهج تطوّري من أجل تجاوز المرحلتين الثانية والثالثة، هذا بالإضافة إلى أدوات البحث المتمثلة في التحليل لاستخراج معالم تطور علم أصول النحو، والنقد لتقييم هذا التطور.

1-التناسب الكمي والكيفي لعلم أصول النحو بين الخصائص لابن جني والاقتراح للسيوطي:

إن دراسة أسباب حركتي التنامي والانحسار اللتين ننسبهما لعلم أصول النحو يجب أن تستند إلى دليل فعلي على هاتين الحركتين، لا إلى مجرد انطباع أو تصور قبلي، ولا إلى حكم بقوانين مفترضة مثل اللزوم العقلي[1]. ومن أجل ذلك كان لا بد من تحديد أهم مراحل علم أصول النحو كما تمثلها المؤلفات الموضوعة فيه، ولذلك حددنا كتاب الخصائص على أنه نقطة تنامٍ وتوسع لموضوع العلم(بالنسبة إلى ما قبله)، وكتاب الاقتراح على أنه نقطة انحسار وضمور(بالنسبة إلى النقطة الأولى).

ولا يمثل الإثبات الثاني(الانحسار) مشكلة استدلالية لتوفر النصين اللذين ستتم المقارنة والمقايسة بينهما، ولكن المشكلة كامنة في الإثبات الأول(التنامي)، إذ نفترض فيه حركة تنامٍ رغم أننا لا نملك مؤلفا علميا في علم أصول النحو قبل كتاب الخصائص يمكننا عقد المقارنة والمقايسة عليه، ولا نعتقد أن مجرد الاحتكام إلى افتراض التطوّر والتوسّع كاف، ولكن يمكننا أن نعتبر نص الخصائص نفسه شاهدا على التطورات العلمية التي عرفها هذا الميدان من الناحية الكمية والكيفية على السواء. فابن جني-وهو يبين القيمة العلمية لكتابه-استطاع أن يعطينا معلومتين مفيدتين جدا عن أوليات التأليف في هذا الموضوع، في قوله: "فكانت مسافر وجوهه ومحاسر أذرعه وسوقه تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتحي إليّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله، وتريني أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلاً عن اقتحام غماره ولُجَجه؛ إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه. وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه. على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا"[2].

إننا مضطرون إلى نقل هذا السياق الطويل بسبب اشتماله على ثلاث قضايا مهمة: أولاها بيان أولية كتاب "الخصائص" في علم أصول النحو، وأن هذه الأولية لم تكن عن جهل سابق بهذا العلم أو عدم تفطن

لأهميته وضرورة التأليف فيه، بل عن تحامٍ وتجنب لمشروع تأسيسه بسبب الاحتياج إلى استقراء شامل للمنتج اللغوي العلمي، بالإضافة إلى ضرورة التوافر على ملكة تركيبية تسمح بهيكلة المعطيات والمناهج التي قد تبدو متعارضة بل متناقضة في بعض الأحيان. إذاً؛ فالتعليل الذي يقدمه ابن جني لهذا التأخر في الوضع مبني على أسباب علمية وتقنية بحتة، ويشفع ذلك بالتنبيه على وجود جهود مشتتة ومحاولات أولية لانتظام الأفكار الأساسية لهذا العلم، وهنا يهمنا الوقوف على هاتين المعلومتين:

أ) التنصيص على أن كتاب أصول أبي بكر ابن السراج لم يشتمل من هذا العلم إلا على "حرف أو حرفين من أوله"[3]، أي على مسائل معدودة لا تغطي مساحة البحث والأدلة النحوية الإجمالية بكليتها. وهنا يعطينا ابن جني قيمة كتابه التطوّرية من الناحية الكيفية.

ب) التنصيص على أن أبا الحسن الأخفش قد ألف في المقاييس "كتيّبا"، هكذا بصيغة التصغير المشيرة إلى المعيار الكمي، ثم يبين أن هذه المقايسة مقصودة، بقوله: " إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه".فابن جني يلح على فكرة أن ما صنّف أو بوّب قبل كتابه لا يداني عمله: لا من حيث المعيار الكيفي: أي القضايا المطروحة، ولا من حيث المعيار الكمي أي مساحة المعالجة.

وأما التناسب الكمي بين الخصائص والاقتراح فليس يحتاج إلى كبير إثبات لظهوره، إذ يمتد كتاب الخصائص على ثلاثة أجزاء بما يفوق ألف صفحة في طبعة محمد علي النجار، في حين لا يتعدى كتاب الاقتراح في طبعة عبد الحكيم عطية التي اقتصرت تقريبا على نصه مائة وثلاثين(130) صفحة[4]، أي بما يقارب سدس حجم كتاب الخصائص. وسنرى أن هذا التناسب الكمي لا يجد تفسيره إلا في ضوء التناسب الكيفي، إذ إن اختصار كتاب الاقتراح مقارنة بكتاب الخصائص ناتج عن قرار واعٍ من قِبل السيوطي، وناشئ عن رؤية نقدية قدّمها في أول كتابه وعمل من خلالها على تضييق دائرة المباحث المطروحة قبله في علم أصول النحو كما هي مطروحة في كتاب الخصائص، وذلك في تصريحه بتلخيص ما في كتاب ابن جني، واستبعاده الأبواب والبحوث التي يراها غير داخلة في أصول النحو[5]. وسنرجئ الحديث عن هذا القرار وهذه الخطة المنهجية إلى العنصر الثالث من الدراسة، وذلك من أجل وضعه في سياقه المعرفي والتاريخي.

يبقى –في سياق الحديث عن التناسب الكمي- أن نفسّر أسباب ضخامة كتاب ابن جني إذا ما قورن بكتاب السيوطي، فأول ما يجدر ذكره أن ابن جني نفسه كان يشعر بأن ضخامة كتابه ستكون مثار تساؤل، فهذا الذي جعله يبرر ذلك في مقدمته بثلاث معلومات مهمة، وذلك في النص الذي سبق نقله، والذي سنعيد تقديم قراءة أخرى له في ضوء هذا السؤال باقتباس جزء منه: "وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به. وسنقول في معناه. على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقوامًا نزرت من

معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعلله. وسترى ذلك مشروحًا في الفصول بإذن الله تعالى"[6].

فهذا النص يبين ما يلي:

أولا: أن ابن جني أمام مهمة كبيرة حيث سيكون ابتداءُ أصول النحو على يديه ابتداءً مقارنًا، لأنه لم يجد أثرا يقتدي به عند البصريين ولا عند الكوفيين، فهو مضطر إلى الاشتغال على أصول المدرستين في الوقت نفسه.

ثانيا: أن ما كتب في هذا الموضوع من قبل، كالمسائل الأولى من كتاب أبي بكر ابن السراج، أو كتاب المقاييس لأبي الحسن الأخفش(والذي لم يصلنا للأسف) لم يحقّق شيءٌ منه الصورة الكلية لعلم أصول النحو، في حين أن علم النحو نفسه قد قطع أشواطا في التأليف(مؤلفات الخليل وسيبويه والأخفش والمازني والجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي والفارسي والسيرافي، ثم من الكوفيين: الكسائي والفراء وخلف الأحمر وابن سعدان والطوال وابن كيسان وغيرهم) مما سيقضي بعمل استقرائي طويل للوصول إلى حصر الأصول المعتمدة.

ثالثا: أن مع هذه المعركةِ معركةً أخرى، وهي معركة تشريع العلم نفسه، وذلك أن علم أصول النحو يخالف علم أصول الفقه في نقطة أساسية، هي أن حجية أصول الفقه(أي أدلته) داخلية، راجعة إلى دلالة الوحي عليها، وهذا ما عبّر عنه أبو إسحاق الشاطبي بقوله: " إِنَّ أُصُولَ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ قَطْعِيَّةٌ لَا ظَنِّيَّةٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى كُلِّيَّاتِ الشَّرِيعَةِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَهُوَ قَطْعِيٌّ"[7]، في حين أن حجية أصول النحو تجريبية استكشافية اختبارية، ترجع إلى إثبات الفعالية والنجاعة، لا إلى دليل قبليّ، يقول ابن جني مثلا في باب إجماع أهل العربية متى يكون حجة: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة"، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[8].

وربما احتيج إلى بعض الأصول عند استعصاء تطبيق الأصول الكبرى، كما يمكن أن نلاحظه في دليل تقليب الجذور الذي كان يعتمده أبو علي الفارسي أحيانا، يقول ابن جني: " فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب، والتورد لها وعر المسلك، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ولا تستبعد، فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها"[9]، ثم يبين أن الاختبار والتجريب يعضد هذا الأصل ويقويه، فيقول: " وبعدُ فقد ترى ما قدمنا في هذا أنفًا، وفيه كاف من غيره؛ على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد من غير تقليب لشيء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله: فاؤه وعينه ولامه أسهل، والمعذرة فيه أوضح. وعلى أنك إن

أنعمت النظر ولاطفته وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته"[10]. فابن جني لا يكتفي بتقرير الأصول وإيراد أدلتها، وإنما لا بد له من اختبار قوتها على توليد المعرفة النحوية، وهذا الذي يفسر كثرة التطبيقات في كتابه.

ومنه يتبين لنا أن ضخامة كتاب الخصائص ترجع إلى أنه عمل متكامل متماسك، يقدم مشروعا علميا ضمن خطة حجاجية، تهدف إلى تأسيس العلم من الناحية المعرفية، واختبار موضوعاته من الناحية الإجرائية.

2-مظاهر التنامي الداخلي لعلم أصول النحو:

إن تشعب المعرفة داخل حقل علم النحو لم يأت في صورة اكتشافات جديدة للظواهر بقدر ما كان اكتشافات جديدة لطبقات التحليل، لأن علماء العربية عرفوا من أول عملهم أنهم أمام مدونة محصورة في استعمال أمة من العرب، وهم الذين ينطقون بالعربية التي بها نزل القرآن، فهذا الحصر للنظام اللساني جعلهم يرسمون حدود البحث اللغوي تقريبا قبل الشروع فيه، يشير إلى هذا ما ذكره ابن فارس في الصاحبي: "ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرأ كلمه ببعض مَا أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه فقال: هَذِهِ لغة لَمْ تبلغك، فقال لَهُ: يَا ابن أخي، لا خير لَكَ فيما لَمْ يبلغني. فعرَّفه بلطف أن الذي تكلم بِهِ مختلَق"[11]، وكذلك ما ذكره ابن سلام في طبقات فحول الشعراء: "وَقَالَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء فِي ذَلِك: مَا لِسَانُ حِميرَ وأقاصي الْيمن الْيَوْم بلساننا، وَلَا عربيتهم بعربيتنا"[12]. فهذان النصان يثبتان امتلاك علماء العربية الأوائل تصورا حاصرا لمسمى العربية إمكانا(في كلام أبي الأسود) ووجودا(في كلام أبي عمرو) ، وذلك منذ عصور متقدمة جدا من تاريخ النحو العربي.

وبالتالي، فإن جهود علماء العربية الأوائل تركزت بعد تحديد نطاقات البحث على تعميق التحليل فيها، مما جعل أصول النحو تعرف استقرارا نسبيا، ومع ذلك، فينبغي أن نتساءل: هل كان التمثُّل الأول لأصول النحو عند النحويين الأوائل تمثلا كاملا؟ بعبارة أخرى: هل كان ظهور هذه الأصول ظهورا متزامنا؟ أم أنه كان ظهورا متعاقبا؟

2-1-التمثل المتدرج لأصول النحو-حالة السماع والقياس:

إن هذا السؤال الذي ننطلق منه مهم لفهم حقيقة ما نسميه "تنامي موضوع علم أصول النحو"، إذ يمكن لهذا الانتشار أن يكون أفقيا(تراكميا استكشافيا)، وأن يكون عموديا(تحليليا). والإجابة –بالإضافة إلى صعوبتها من جهة التحليل-؛ صعبة من جهة المعطيات، ذلك أن سيبويه في كتابه-وهو أقدم أثر نصي للنحو العربي بين أيدينا- يتحدث عن "النحويين" باعتبارهم جماعة أو جماعات من الباحثين[13]، ويمكن الوصول إلى عدد معتبر منهم من خلال استقراء كتب الطبقات، وإن كانت الأسماء البارزة واللامعة هي تلك التي يكثر ذكرها في نص الكتاب، وهم: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر[14]. وتمتد حيوات هؤلاء على ما يقرب من مائة عام، تمثل

المرحلة الأكثر نشاطا في تأسيس النحو العربي، ومع ذلك فهي مرحلة يغشاها الكثير من الغموض لشح المصادر المتعلقة بها، وعدم وصول آثار نصية عنها[15].

ولا شك في أن تصور هؤلاء النحويين المتقدمين عن علم العربية فضلا عن الأصول كان متفاضلا بتفاضل ما وصل إليه استقراء العربية ووصفها، بل إن أصول الوصف والتقعيد التي هي من عمل "النحويين"(المفهوم الخاص الذي يقابل مفهوم اللغويين) كانت مرهونة في تطوّرها بالشق الأول الذي هو السماع والاستقراء، إذ إن نتائج الاستقراء وما تسفر عنه من مراتب اللغة وظواهر التعارض أو التناقض هي التي تدفع النحويين إلى تطوير أدوات فاعلة للتعامل مع هذه المعطيات. نستشف هذا من الخبر الذي يذكره الزبيدي في طبقاته، يقول: "قال ابن نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[16]. حيث نلاحظ أن اعتماد أصل العمل على الأكثر المبني على حصر مراتب السماع من جهة الكثرة والقلة كان نتيجة لملاحظة حالات عدم الاطراد المطلق، ليصير مبدأ مهمّا في بناء قوانين النحو، كما صار حفظ ما يخالف قياس الباب الذي عُمل عليه أصلا، وهو الذي أسس لقاعدة: "الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه"[17].

ونلاحظ أن هذا المبدأ الذي أقره أبو عمرو بن العلاء يعد تطوّرا ملحوظا في الموقف من المسموع المخالف للمشهور، والذي كان ابن أبي إسحاق أشد حسما فيه كما تدل عليه المرويات عن علاقته بالفرزدق وموقفه من بعض تراكيبه واستعمالاته[18]، وقد كان له موقف شديد من الوجوه المخالفة وإن كان على اطلاع عليها، كما يدل عليه الخبر الذي يرويه ابن سلام في طبقاته عن أبيه قال: " وقلت ليونس: هَل سَمِعت من ابْن أَبِي إِسْحَاق شَيْئا؟ قَالَ: قلت لَهُ: هَل يَقُول أحد: الصويق --يعْنى السويق-؟ قَالَ: نعم، عَمْرو بن تَمِيم تَقُولهَا. وَمَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا؟ عَلَيْك بِبَاب من النَّحْو يطرد وينقاس!"[19]، فإن هذا الخبر يمكن أن يحمل على أحد وجهين: إما أن ابن أبي إسحاق كان يرى أن تأسيس النحو يحتاج إلى صرف العناية أولا إلى الظواهر الأكثر اطرادا، وأن تتبع الظواهر الأخرى فيه تعطيل لهذا العمل، وإما أنه كان لا يرى أساسا الاشتغال بهذه الظواهر داخلا في موضوع النحو، لأن موضوع النحو عنده هو أساسا "ما يطّرد وينقاس".

والظاهر أن أبا عمرو كان له أثر كبير في تعديل هذا الموقف(مهما يكن تفسيره) من خلال عمله الكبير الذي قام به بداية من سنة تسعين للهجرة[20]، وهو التطواف في بلاد العرب وجمع لغتهم، فإن هذا العمل الذي استمر مع أبي عمرو عقودا قد أوقفه على الحجم الفعلي للتنوعات اللغوية في العربية، والذي مع أنه لم يبلغ القدر الذي يخرق وحدة العربية وتجانسها العام[21]؛ فإنه كذلك لم ينزل إلى القدر الذي يبرر إغفاله ويغني عن وصفه، بل إن عمله هذا هو الذي أثبت بالمنهج العلمي حقيقة وحدة العربية. وبهذا نرى أن تزايد الاطلاع على الظواهر اللغوية التي لا تطرد ولا تنقاس هو الذي ولّد سؤالين ينبني أحدهما على الآخر: السؤال الأول: كيف نتعامل مع هذه الظواهر؟ ولا يمكن الإجابة عنه إلا بالإجابة عن السؤال الثاني: ما الكم الحقيقي لهذه الظواهر؟

وهكذا نرى أن السؤال الثاني فرض اعتماد السماع الاستقرائي(لا مجرد السماع الالتقائي: أي الناشئ عن التقاء النحوي بالمسموع، لا عن طلبه له وتوجهه نحو مصادره[22])، وأن السؤال الأول فرض تأسيس مراتب المسموع وفق سُلّمية للكثرة والقلة أكثر دقة وواقعية وموضوعية.

إذاً، فالملاحظ أن تأسيس أصول النحو العربي قد تم على التتابع والتمادي، لا على الجملة، لأنه كان وليد الحاجة والنقد والاختبار. كما نلاحظ –خلافا لما يمكن أن يتبادر إلى الذهن بسبب ترتيب علم أصول النحو في الكتب المدرسية كالاقتراح للسيوطي- أن أصل القياس ربما كان متقدما في الوجود والاعتماد على أصل السماع، وأن مشكلات القياس هي التي فرضت تأسيس أصل السماع كما عرف منذ زمن أبي عمرو بن العلاء، مع الاعتراف بأن هذه الرؤية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحقق.

2-2-من القياس الاستكشافي إلى القياس التوليدي.

من المفاهيم المركزية في النحو العربي وأصوله مفهوم القياس، بل ينظر النحاة إلى صناعة النحو على أنها الشق المتعلق بإدراك قياس اللغة والعمل عليه، وهذا هو معنى ما يرويه أبو طاهر المقرئ في رسالته في أخبار النحويين عن الكسائي من قوله:

"إنما النحو قياس يتّبع***وبه في كل أمر ينتفع"[23]

وقد امتدّ هذا التصور امتدادا عظيما في العصور المتأخرة، كما يمكن أن نستشفه من قول أبي البركات ابن الأنباري في نزهة الألباء: "النحو معقول من منقول؛ كما أن الفقه معقول من منقول"[24]، ويقول أصرحَ من هذا في رسالته لمع الأدلة: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقَّق؛ لأن النحو كلَّه قياس"[25].

فهذا الاهتمام العظيم بالقياس، والتعميم الحكمي له على صناعة النحوي التي يفترق بها عن اللغوي(صناعة الرواية) له أسباب، منها أثر ثنائية (منقول/معقول) أو (خبر/نظر) في الثقافة العربية الإسلامية[26]، ومنها التداخلات التي شهدتها الساحة العلمية والثقافية العراقية بين النشاط النحوي والنشاط الفقهي(لا ينبغي أن ننسى أن المذهب الحنفي القياسي كان مسيطرا في أرض العراق، وأن بعض كبار منظري أصول النحو كانوا أحنافا أو قريبين من مذهب أبي حنيفة كالسيرافي[27] وابن جني[28])، ومنها أن الانحسار التدريجي للفصاحة السليقية إلى غاية اندثارها فرّغ الجهود العلمية في ميدان النحو لجانب النظر وإعمال الأدوات العقلية، والاتكال شبه التام في جانب الاستقراء والمراتب اللغوية على المأثور عن أئمة الرواية الذين أدركوا الفصحاء وشافهوهم[29]. ويبقى ثمة سبب نحاول بيانه فيما يأتي.

ولكن ينبغي أن ننتبه إلى أن هذا الاحتفاء بالقياس والهالة التي طوّق بها لا يعني أن تصور النحويين له على امتداد القرون كان تصورا متجانسا متقاربا، بل على العكس من ذلك، فقد عرف مفهوم القياس من التطورات والانشعابات ما هو حقيق بالدراسة، وهو ما اجتهد دارسون محدثون في تتبعه ومحاولة فهم أسبابه[30]، ولكن يمكننا ابتداء أن نقسم هذه التطورات إلى قسمين: قسمٌ تنامى بفعل الإدراك المتعمق لقواعد اللغة في آنيَّتها وفي تطورها، وقسم أقحم بفعل تداخل الصناعات العلمية في المجال التداولي العلمي للحضارة

الإسلامية. والذي يهمنا الآن هو القسم الأول، لأنه القسم الذي يعبر عن التفكير الموضوعي في اللغة، ولا يخضع إلى العوامل الخارجية إلا في أضيق الحدود.

ينقسم مفهوم القياس إلى شعبتين كبيرتين: قياس يستكشفه النحوي داخل نظام اللغة، وقياس يمارسه على اللغة. فأما الشعبة الأولى فتمثل القياس في استعمال الأجيال الأولى من النحويين، وعلى رأسهم سيبويه وشيخه الخليل، فالقياس عند هذه الطبقة مرادف للقاعدة، وهو يعبّر عن الأصول المطّردة في لسان العرب، فإذا قال سيبويه في الكتاب: "قياس هذا الباب كذا"، فمعناه صيغته أو أنموذجه التركيبي المطّرد أو الشائع شيوعا عظيما، وإن شئنا أن نعبّر بلغة الفقه(مع كثير من التحفظ) فإن القياس النحوي يستهدف اكتشاف حكم المقيس عليه، لا حكم المقيس. وهذا القياس هو الذي جمعه النحاة على (مقاييس) واعتمدوا هذا المفهوم في تعريف علم النحو، كما قال أبو علي الفارسي في التكملة: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[31].

ولهذا المعنى نظير في الفقه يعرفه المشتغلون بأصول الشريعة ومقاصدها، حيث يطلق القياس والمراد منه قواعد الشريعة ومعانيها المطردة أو الغالبة على أحكامها، كما يمكن تلمسه من نص لشمس الدين ابن قيم الجوزية يقول فيه: "فبهذا الضَّابط يمكن حَصْرُ جميع مسائل هذا الباب، **وجَرْيُها على قياس الشريعةِ، واطِّرادُها وموافقتُها لأصول الشَّرع**، فأيُّ مسألةٍ وردت عليك أمكن أخذها من هذا الضَّابط، مع كونه مقتضى الدَّليل، **ومع سلامته من التَّناقض ومناقضة قياس الأصول**"[32]. وفي ضوء هذه المعاني الغالبة، يحكم الفقهاء على بعض أحكام الشريعة المنصوصة بأنها "جاءت على خلاف القياس!"، فكيف يصح أن يحكم على النص الذي هو أصل القياس الفقهي بأنه جاء على خلاف القياس؟ والجواب أن القياس المراد هنا هو ما ذكرناه من القواعد والمعاني المطردة في الشرع أو الغالبة عليه، مثال ذلك قول الفقهاء إن الإجارة وبيع العرايا والحكم بالقسامة وخيار الشرط في البيع خارجة عن القياس والأصول، مع أن كل واحد من هذه الأبواب ثابت بصريح السنة، وإنما المراد أنه غير جار على أصول بابه.

ولنعد إلى قياس اللغة فنقول: إن حكم النحاة المتقدمين على مسموعٍ ما من كلام العرب بأنه "مقيس"، المراد منه أنه جار على قياس كلام العرب، لا أنه استفاد حكم الجواز من قياسه على غيره(إلا بمعنى خاص، هو أن المتكلم -فصيحا كان أو غير فصيح- لا ينفك يقيس وهو ينشئ كلامه، وهو القياس الذي يفسره الحاج صالح بأنه: "آلية لا شعورية لإحداث الكلام وإدراكه"[33])، وكان حق كلام الفصيح لو أردنا توصيفه باصطلاح الفقهاء أن يكون مقيسا عليه، ولكن مراد النحويين غير مراد الفقهاء في هذا المعنى. مثال هذا قول سيبويه في الكتاب: "هذا باب ما أُجْرِي مجرى (لَيْسَ) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله، وذلك الحرفُ (ما). تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي لا يُعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس (ما) ك(ليس)، ولا يكون فيها إضمار"[34]. فهذا النص يشير إلى قياسية لغة التميميين في إهمال (ما)، ومخالفة لغة الحجازيين لهذا القياس، فالنظر في تصرفات الأفعال

والحروف أفضى بالنحاة إلى استنباط مقياسين مهمين: أحدهما أن الفعل أقوى في العمل من الحرف، فمن أجل ذلك احتمل عملين، بخلاف غالب الحروف، والمقياس الثاني أن الفعل يحتمل الإضمار، ولا كذلك الحرف، وإعمال (ما) عمل (ليس) في الجملة الاسمية هو وضع له في موضع يستحق إضمار الاسم، ولا يمكن إضمار اسم (ما) فيها على لغة الحجازيين.

فهذا هو نوع القياس الذي كان يعمل عليه النحاة الأوائل، وهو كما نرى، وكما ذكرناه أعلاه، قياسٌ "في اللغة"، لأنه يمثل ظواهر التماثل والتكافؤ داخل النظام اللغوي، وعمل النحوي الأولُ هو اكتشاف هذه الظواهر، وترتيبها بحسب قوة اطرادها وشيوعها. وهذا النوع من القياس يمثل المرحلة الأولى التي لا يمكن تجاوزها إلى غيرها من غير استكمال مطالبها، ولا يُتصور الكلام عن أي مفهوم آخر للقياس من غير تحديد مفاهيمها وآلياتها.

وإلى هذه اللحظة من تاريخ علوم اللغة العربية، كان علم النحو في أبعاده التطبيقية والعملية يكاد يكون منحصرا في إعانة غير العربي على الكلام بالعربية، كما يقول أبو الفتح ابن جني في تعريفه المشهور لعلم النحو من خصائصه: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[35]. وكان هذا اللحوق إلى غاية زمان سيبويه، بل إلى غاية نهاية القرن الثاني الهجري، يكاد ينحصر في إتقان النظام اللغوي العربي المتوارث عن العرب منذ الجاهلية، والذي لم يعرف تغيرا كبيرا، لأن الطبيعة الاجتماعية والعمرانية والثقافية للعرب لم تشهد تغيرا كبيرا، اللهم إلا ما أحدث فيها الإسلام، فكان استحداث ألفاظ جديدة –فضلا عن تراكيب جديدة- ظاهرة ضيقة جدا، لا تكاد تمثل أثرا ملحوظا في اللغة.

ولكن التفتح الثقافي الذي شهده القرن الثالث الهجري، إضافة إلى التطورات المختلفة التي عرفتها مناحي الحياة، قوّت الحاجة إلى إثراء النظام اللغوي العربي، إما لتسمية أشياء ومفاهيم جديدة، وإما لاستيعاب التدفق اللغوي الناشئ عن الترجمة، والذي ربما أحوج إلى قدر من تطويع أنظمة التركيب في اللغة لتحقق ترجمة مقاربة لبعض الظواهر التي ليس لها مقابل مكافئ أو مقارب في العربية. هذه الحاجات الطارئة جعلت النحاة يفكرون في نمط آخر من القياس، يستند بالتأكيد إلى النمط الأول، بل ينطلق منه أساسا لتحديد الجوازات اللغوية، ولكنه لا ينظر كما ذكرنا إلى القياس في اللغة، وإنما إلى القياس عليها، أي طريقة إلحاق عناصر لغوية جديدة ومحدثة بها لتحقق التجانس المطلوب مع النظام اللغوي، وهكذا صار القياس مفهوما توليديا، وهو الذي عبّر عنه أبو عثمان المازني منذ القرن الثالث بقوله كما في المنصف: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[36].

وفي ضوء هذه القسمة للقياس انشعب البحث اللغوي شعبتين: شعبة البحث في قياس اللغة(أي مقاييسها)، وشعبة البحث في القياس على اللغة، أي طرائق إلحاق العناصر المعرّبة أو المحدثة بها، وهو ما

وضحه أبو بكر ابن السراج بجلاء في أصوله عند حديثه عن مسائل التصريف بقوله: "هذهِ المسائلُ التي تسألُ عنها مِنْ هذَا الحدِّ على ضَربينِ: أَحدهما: ما تكلمتْ بهِ العربُ وكانَ مشكلًا فأحوجَ إلى أَن يبحثَ عن أُصولهِ وتَقديراتِه. والضربُ الثاني: ما قِيسَ علَى كلامِهم"[37]. ثم يبين المراد بالضرب الثاني وهو المقيس على كلامهم، أنه: المحدث المولد، فيقول: "الضربُ الثاني ما قِيسَ على كلامِ العربِ وليسَ من كلامِهم"[38]. وفي ضوء هذه الفكرة نشأ ما يعرف بمسائل التمرين[39]، التي لم يكن من وظيفتها فقط التمرن على الأصول والمقاييس من أجل إحكامها، بل كذلك التمرن على القياس التوليدي والتمكن منه لاستعماله عند الحاجة.

ومع كثير من التحفّظ نقول: إن هذا القسم الثاني من القياس هو الذي يشابه نوعا ما من جهة الوظيفة القياس الفقهي، ذلك أن القياس الفقهي إما أن يُطلب به حكم لصورة حادثة(كما في الفتوى)، وإما أن يطلب به صورة حادثة لحكم فقهي(كما في الحيل الفقهية). هذا مع اعتبار فرق عميق بين الميدانين، هو أن أقيسة الفقهاء أقيسة علل في غالبها، لأن مبنى الشريعة على المعاني، في حين أن أقيسة النحويين أقيسة تكافؤ، لأن مبنى اللغة على الألفاظ من حيث هي ألفاظ بالإضافة إلى دلالتها على المعاني.

بهذا؛ نكون قد أوضحنا الصورة ما استطعنا عن أحد تجليات تنامي موضوع أصول النحو، وكيف أن الأصل الواحد كالقياس مثلا يمكن أن يشهد تطورا وتوسعا بحسب الاحتياجات التي تستجيب فيها اللغة للمجتمع، ويعبر بذلك حقا عن مفهوم أصول النحو التي هي أدوات مرنة وفاعلة وغير جامدة البتة، تساير تطورات اللغة ومستويات تحليلها، وتحاول أن تحافظ على منطقية وموضوعية كل عمل يمكن إنجازه في النظام اللغوي أو عليه أو به، غير مقتصرة على جانب واحد من هذه الجوانب الثلاثة، بل تتنامى تدريجا لتؤسس أصولا للوصف النحوي، وأصولا للتفسير النحوي، وأصولا للتطبيق النحوي.

3- مرحلة انحسار علم أصول النحو-دراسة في سببين:

إن السؤال العميق الذي انطلقنا منه في دراستنا لحالة أصول النحو هو التالي: على أي أساس يشهد العلم مرحلة انتشاره وتوسّعه، أو مرحلة انحساره وضيقه؟ وما من شك أن جواب سؤال بهذه الحدود العامة وأهمها حد "العلم" لا يمكن الإحاطة به في دراسة واحدة، ولا يمكن إلا أن تكون هذه الدراسة شاهدا من شواهده في حقل ضيق من حقول المعرفة(مثل حقل الدراسات اللغوية في حالتنا)، كما أنه لا يمكن أن تفي دراسة ذات مساحة منحصرة بمتطلباته إذا شئنا أن نجيب عنه إجابة وصفية-تطوّرية. ومن أجل هذا؛ كان خيارنا المنهجي هو تحليل رؤية محطة من محطات هذا التطور للمحطات السابقة لها، بمعنى أن نلاحظ الأسباب التي قدّمها المتأخرون من المؤلفين في أصول النحو لحركة الانحسار التي كانوا مهندسيها، وسنتخذ من محطة السيوطي شاهدا نصيا على تقديم الإجراءات المعرفية والمنهجية التي عمل من خلالها على التضييق الكمي والكيفي لحقل أصول النحو.

افتتح السيوطي كتابه: "الاقتراح في أصول النحو" بمقدّمة مهمة جدا بيّن من خلالها موضوع كتابه ومصادره وحكمه النقدي على هذه المصادر من جهة المحتوى وطريقة العرض، ثم منهجيته في تأليف كتابه

وخطته. وقد وجد السيوطي أن أهم ما كتب في علم أصول النحو وأجمعه وأوفاه بالغرض هو كتاب "الخصائص" لابن جني، ولذلك جعله معتمده الأول من جهة، ومحل اشتغاله النقدي من جهة أخرى، يقول: "واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني، لأنه وضعه في هذا المعنى(يعني أصول النحو)، لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، ليس مرتبا، وفيه الغث والسمين والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة وأوضحها"[40]. فهذا النص يتضمن مجموعة من التصورات النظرية والأحكام العملية، أولها الإقرار بأن كتاب الخصائص موضوع في غايته ومقصوده لأصول النحو، وثانيها أن ابن جني لم يوفق لارتسام حدود هذا المقصود إذ كان أكثر ما احتواه كتابه خارجه، وثالثها الخلل المنهجي في الترتيب الموضوعي والتعليمي. كل هذا أفضى بالسيوطي إلى ممارسة تهذيب لمضامين الكتاب حسب رؤية حددها، ووفق منهج التلخيص، لا لأهداف تيسيرية أو تعليمية، وإنما ضمن رؤية تصحيحية.

ولا بد لنا من أجل أن نفهم هذه الرؤية أن نفهم المعمار الذي أسس عليه السيوطي كتاب الاقتراح، وهو معمار أصول الفقه، وقد صرح بذلك في المقدمة بقوله: "ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحا بينا إن شاء الله تعالى"[41]، ولا حرج علينا أن نزيد الأمر تدقيقا فنقول: إن النص المعماري الذي اتخذه السيوطي أنموذجا للعمل هو كتاب جمع الجوامع في أصول الفقه الشافعي للإمام السبكي، حتى بلغت المطابقة بينهما أن جعل السيوطي كتابه في سبعة أبواب اقتداء بالسبكي[42]، والظاهر أن السيوطي كان معجبا بهذه القسمة السباعية حتى طبقها على علم النحو نفسه، مستلهما طريقة الأصوليين فيها، يقول في كتابه همع الهوامع، عقب ذكر الأبواب السبعة التي انعقد عليها أصله جمع الجوامع النحوي: "وَهَذَا تَرْتِيب بديع لم أسبق إِلَيْهِ، **حذوت فِيهِ حَذْو كتب الْأُصُول**، وَفِي جعلهَا سَبْعَة مُنَاسبَة لَطِيفَة مَأْخُوذَة من حَدِيث ابْن حبَان وَغَيره: إِن الله وتر يحب الْوتر، أما ترى السَّمَوَات سبعا وَالْأَيَّام سبعا وَالطّواف سَبْعَة.. الحَدِيث"[43]. ومعتمدا في الوقت نفسه على مبدأ القسمة الرباعية لأصول الفقه: الأحكام التي هي لغة العلم، والأدلة التي هي مادته، وكيفية الاستدلال التي هي منهجه، وحال المستدل التي هي إطاره العملي. وذلك في قوله: "أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[44]. وهذا التعريف نفسه مستفاد من الأصوليين الذين اقتفوا فيه الفخر الرازي[45].

ونعتقد أن تبني هذه الصورة من التأليف يرجع إلى سببين، سبب معرفي-موضوعي، وسبب منهجي، فأما السبب المعرفي فهو التقريب المستمر بين علمي أصول النحو وأصول الفقه، والذي كان مبدؤه من عبارة ابن جني التي ذكرها في مقدمة خصائصه: "وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه"[46]، والتي أكدها السيوطي نفسه بقوله: "..وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"[47]. ومع أن عبارة ابن جني لا تفيد أكثر من التوافق الوظيفي بين الأصلين، فإن واقع التأليف في أصول النحو عند ابن الأنباري ثم عند السيوطي شهد بأن الأثر ذهب إلى نقطة

أعمق من هذا، حيث أثر في المباحث الأصولية نفسها التي استلهاها من أصول الفقه(خصوصا عند السيوطي)، وأصول الحديث(خصوصا عند ابن الأنباري).

وأما السبب المنهجي، فإن المعمار الذي أسس عليه السيوطي بناء تصوره لموضوع علم أصول النحو ومضامينه هو معمارٌ تشكل في سياق تاريخي امتد قرونا، تقاربت خلاله العلوم المتداولة في المجال الإسلامي، من جهة التماسك الاستدلالي، والتداخل المعرفي، والتجاور التعليمي، وهذا السبب الأخير كان له دور عظيم جدا في دخول صور العلوم الإسلامية في حالة من التشابه، فقد كان للتقريب المنهجي للتعليم والتأليف إسهام في رفع مستوى التحصيل العلمي، ولكنه تحصيل علمي ضمن ما يسمى بالسياق المدرسي (le contexte scolastique)، وهو السياق الذي يسيطر على العلوم في مراحل الفتور العلمي الاستكشافي، وسيطرة المؤسسات التعليمية على روح البحث العلمي. يقول عبد الرحمن الحاج صالح عن التحول الذي أصاب العلوم الإسلامية وخاصة النحو في ضوء هذا السياق : "فقد صار ابتداء من القرن السادس عبارة عن سكولاستيك(Scholastic) أي دراسات مدرسانية الغاية منها التعليم مع الجدل العقيم. وكل ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة، بل لمؤسسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشراحه"[48].

إن موقف السيوطي من كتاب الخصائص هو في الحقيقة ناشئ عن رؤية من مرقب القرنين التاسع والعاشر نحو القرن الرابع، فهي رؤية تمر عبر العديد من ألواح الزجاج الملونة التي تغير الأشكال والأبعاد والألوان. فما يراه السيوطي "غثاثة" أو "استطرادا" أو "خروجا عن المقصود" ليس سوى أثر للتطورات التي عرفها علم العربية خاصة والعلوم الإسلامية عامة في مدة خمسة قرون، وهي تطورات عميقة ومؤثرة. ومع هذا الذي نعتذر به للإمام السيوطي، فإننا نبقى أمام مشكلة كبيرة جدا، هي ما تضمنه نصه المقتبس أعلاه من حكم عام بأن ابن جني الذي هو أحد أساطين علم العربية وخاتمة عباقرة القرن الرابع الذين يمثلون بحق المدرسة الخليلية الأولى[49]؛ لم يكن على بينة واستيضاح من "موضوع علمه"، أو أنه لم يستطع أن يتحكم في تمادي القول وداعي الاسترسال ليخرج كتابه للقراء وهو في أكثره "خارج عن معناه"!، هذا الكتاب الذي يقول عنه مؤلفه في مقدمته: "كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه... هذا مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المتناطة به، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة"[50].

لقد أردنا من خلال هذا العنصر أن نوضح قضية من قضايا الاتساع والضيق الذي يميز العلوم تاريخيا، كما أردنا أن نبين دور السياق المدرسي في هذه القضية، وكيف أن العلوم يُضطر أصحابها تحت ضغط التقاليد التعليمية إلى ممارسة استقطاعات مؤلمة عليها استجابة لقوالب العصر، وشروط العلم والتعليم المؤسساتي على حساب شروط البحث وتثوير المعرفة التي هي روح العلم نفسه.

ولكن هل يمكن أن نقول: إن السياق المدرسي في خصوصياته المنهجية والتعليمية هو السبب الوحيد المؤثر في الخلاف الكمي بين المؤلَّفين؟ أم أن ثمة أمرا آخر كان له دور في هذا الانحسار الكمي المقصود والمخطط؟ إن عبارة السيوطي نفسها تشي بهذا الأمر، وهو الاختلاف في تصور "موضوع العلم"، وهنا لعلنا نقول إن لأصول النحو نوع خصوصية، فتصورنا لموضوع علم أصول النحو وكل ما يمكن أن يجري عليه من الخلاف، فرعٌ عن تصورنا لموضوع علم النحو نفسه، والحقيقة أن متابعة تطور مفهوم علم النحو عبر العصور تسمح بإدراك أن الانحسار بدأ من هذه النقطة خصوصا، فما كان يسمى "عربية" منذ زمن سيبويه إلى زمن ابن جني كان أوسع من حيث المباحث، وأعمق من حيث نقط الحفر والتحليل مما استقر عليه تعريف النحو عند المتأخرين.

يمكن تحديد ثلاث محطات كبرى لتصور موضوع علم النحو، أولاها تتمثل في تعريف النحو كما جاء عند ابن السراج وابن جني، يقول الأول: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع"[51]، ويقول الثاني: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"[52]. فالنحو في هذه المرحلة هو تفسير نظام اللغة العربية في مستوياتها البنوية. وأما المحطة الثانية، فهي التي حصرت النحو في قوانين التأليف، مخرجة بذلك التصريف من مسماه، يقول ابن عصفور: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي تأتلف منها، وهذه الأحكام ليست وزنية"[53]. وأما المحطة الثالثة، فهي التي استقر عليها أصحاب الشروح والحواشي من المتأخرين، حيث يحصر موضوع النحو في الأحكام الإعرابية والبنائية للكلم، أي في أدنى السمات التركيبية للجملة العربية، فيعرف النحو بأنه: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء"[54]. وهكذا، نلاحظ أن علم النحو في ذلك كله كان كالنهر العظيم الذي ينحسر كل يوم ذراعا، حتى لا تبقى منه إلا ساقية.

لقد آل علم النحو في أزمنته المتأخرة إلى حالة من الضيق الموضوعي، جعلت مدرسيه والمؤلفين فيه لا يتصورون شساعة المساحة التي كانت داخلة في مملكته، والتي تفككت تدريجيا ضمن العلوم اللغوية، بصورة أضرت بالعلم اللغوي ولم تخدمه، لأنها صنعت متخصصين يفتقدون إلى الرؤية الشمولية التي يتطلبها فهم نظام العربية. وبالتالي، فإن انشغال النحاة بعد ابن جني-إلا القليل النادر-بالبحوث التفصيلية(الأحكام التفصيلية أو معرفة أحكام الأجزاء كما عبر عنها نحاة القرن السابع) مع قطع تقاليد مناقشة موضوع العلم وحدوده، جعل العلم

يفقد هوّيته الأولى، إلى درجة أن العلماء المتأخرين أنكروها وزعموا أنها خارج معنى العلم. وبالتالي، فقد كان من نتائج ذلك انسحاب هذا الحكم على ما يتعلق بها من مباحث علم أصول النحو التي تؤطّرها أو تنتجها.

ولا يمكن تجاوز نقطة مهمة متعلقة بهذا التفسير الثاني، هي حقيقة أن السيوطي نفسه قد أورد التعريفات المتقدمة لعلم النحو في المبحث المعقود لهذا الغرض من كتابه الاقتراح، كتعريف ابن جني وابن الفرخان وابن هشام الخضراوي وابن عصفور والغزني وابن السراج، ومن الأشياء اللافتة للنظر أن السيوطي قدّم تعريف ابن جني، معلقا عليه بقوله: "للنحو حدود شتى، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص"[55]. إلا أننا نعتقد أن المناسبة التي أشار إليها السيوطي هنا لا تتعلق بمضمون التعريف، وإنما بكونه مقتبسا من كتاب موافق في موضوعه لكتابه وهو موضوع أصول النحو.

نتائج الدراسة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة محاولة فهم أسباب التنامي والانحسار الذي شهده علم أصول النحو في أهم محطتين من محطاته، وهما مرحلة الذروة مع ابن جني في الخصائص، ومرحلة الانحسار مع السيوطي في الاقتراح. وانتهينا من خلال تحليل المعطيات النصية إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

أولا: إن أحد أهم أسباب تنامي علم أصول النحو في مرحلته الأولى هو اقتضاء أدوات البحث النحوي المسماة "أدلة النحو" بعضها بعضا بصورة مرتبة، وذلك على وفق مستجدات البحث في اللغة كما مارسه علماؤنا الأوائل، فأدلة النحو لم تكن حاضرة برمّتها بين أيدي النحاة من اللحظة الأولى لنشأة النحو، وإنما كانت تستدعى وتؤسس بحسب المآزق البحثية وحالات الاحتباس التي كان يصل إليها البحث، وأهم مثال على ذلك في نظرنا هو تأسيس التحريات الميدانية على يد أبي عمرو بن العلاء، عند ظهور مشكلات المفاضلة بين المقاييس النحوية وتضارب المعطيات اللغوية.

ثانيا: من مظاهر التنامي الداخلي لأصول النحو، تفرع الأداة الواحدة من أدوات البحث النحوي كالقياس مثلا إلى عدة أدوات، بحسب طبيعة الحاجة إليها، فالقياس الذي كان بحثا في تكافؤ البنى اللغوية للتمكن من وضع المقاييس؛ احتاج النحاة إلى تمديده ليتحول من أداة استكشافية إلى أداة توليدية تنتج عناصر لغوية جديدة على أساس مكافأتها البنوية للعناصر الأصيلة في النظام.

ثالثا: من أهم أسباب انحسار علم أصول النحو إخضاعه لمقتضيات الاتجاه المدرسي التعليمي في التأليف، وضبطه داخل قوالب تعليمية أقرّتها المؤسسات التعليمية في القرون الهجرية المتأخرة في إطار التقريب المنهجي بين العلوم الإسلامية، مما أدى إلى التضحية ببعض مباحثه لعدم استجابتها لهذه القوالب في الشكل.

رابعا: أحد أهم الأسباب الموضوعية لانحسار علم أصول الفقه هو الانحسار الذي شهده موضوعه: أي مفهوم علم النحو نفسه، وتحويله من علم تفسير نظام العربية، إلى علم تفسير سمة واحدة من السمات التركيبية وهي: الإعراب والبناء، مما ألقى بظلاله على علم أصول النحو، وحمل عالما متأخرا مثل السيوطي على استبعاد ما لا يناسب هذا التصور الضيق لعلم النحو.

ونأمل في محطة بحثية أخرى أن نعمّق أو يعمّق غيرنا دراسة أسباب التنامي والانحسار من خلال زوايا أخرى، كزاوية تداخل العلوم اللغوية وغير اللغوية وأثر ذلك في علم أصول النحو.

هوامش:

[1]-ينظر مثلا تطبيق اللزوم العقلي في الترتيب التاريخي لأدلة النحو في: الياسري(علي مزهر)، الفكر النحوي عند العرب-أصوله ومناهجه، 2003، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط01، (ص153).

[2]-ابن جني(أبو الفتح)، الخصائص، تحق محمد علي النجار، دتا، المكتبة العلمية، بيروت، دط، (02/1).

[3]-ينظر: ابن السراج(أبو بكر)، الأصول في النحو، تحق عبد الحسين الفتلي، 1996، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط03، (35/1).

[4]-يجدر التنبيه إلى أن طبعة محمود سليمان ياقوت التي بلغت(481) صفحة إنما تضخمت بسبب الشروح والحواشي، هذا بالإضافة إلى مميزات الإخراج الفني لها.

[5]-ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحق عبد الحكيم عطية، 2006، دار البيروتي، دب، ط02، (ص15).

[6]-ابن جني، الخصائص، (02/1).

[7]-الشاطبي(أبو إسحاق)، الموافقات، تحق مشهور حسن آل سلمان، 1997، دار ابن عفان، الخُبر، ط01، (17/1).

[8]-ابن جني، الخصائص، (190/1).

[9]-ابن جني، الخصائص، (11/1).

[10]-ابن جني، الخصائص، (12/1-13).

[11]-ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، 1997،بيروت، ط01، (ص14).

[12]-ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحق محمود محمد شاكر، 1974، مطبعة المدني، القاهرة، (11/1).

[13]-ينظر: سيبويه(أبو بشر)، كتاب سيبويه، تحق عبد السلام محمد هارون، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، (334/1-389-434) ومواضع أخرى كثيرة.

[14]-يقسم أبو بكر الزبيدي هؤلاء النحاة المذكورين إلى خمس طبقات تمتد على مرحلة تاريخ النحو قبل سيبويه، انظر: الزبيدي(أبو بكر)، طبقات النحويين واللغويين، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1984، دار المعارف، القاهرة، ط02، ص ص(21-54).

[15]-من أهم الدراسات التي قدّمت عن هذه المرحلة دراسة عبد العال سالم مكرم بعنوان: "الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي"(ط2، 1993)، ودراسة جمعان بن عبد الكريم بعنوان: "التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني-غموض الأوليات"(2009).

[16]-الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، (ص39).

[17]-تنظر القاعدة في: الفارسي(أبو علي)، الإيضاح، تحق كاظم بحر المرجان، 1996، عالم الكتب، بيروت، ط02، (ص162).

[18]-ينظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، (16/1-17-18-21).

[19]-ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، (15/1).

[20]-ينظر في وصف هذا العمل وإجراءاته: الحاج صالح(عبد الرحمن)، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، 2012، موفم للنشر، الجزائر، (ص335) وما بعدها.

[21]-ناقش عبد الرحمن الحاج صالح تجانس العربية مناقشة عميقة ضمن حديثه عن أسطورة اللغة الأدبية المشتركة، ينظر: السماع اللغوي العلمي، ص ص(151-249).

[22]-ينظر في أنواع السماع اللغوي وإجراءات التحري الميداني: الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي، (ص377).

[23]-أبو طاهر المقرئ، أخبار النحويين، تحق فتحي مجدي السيد، 1989، دار الصحابة، طنطا، ط01، (ص53).

[24]-ابن الأنباري(أبو البركات)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1998، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، (ص84).

[25]-ابن الأنباري(أبو البركات)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحق سعيد الأفغاني، 1971، دار الفكر، بيروت، ط02، (ص95).

[26]-من أهم ما كتب عن المعقول والمنقول في الثقافة الإسلامية، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، والموافقات للشاطبي، وينظر فصل مهم بعنوان: "تحليل العلاقة بين العقل والنقل" في: الدعجاني(عبد الله بن نافع)، منهج ابن تيمية المعرفي-قراءة تحليلية للنسق المعرفي التيمي، 2014، مركز تكوين، لندن، ط01، (ص771).

[27]-ينظر: الحموي(ياقوت)، معجم الأدباء، تحق إحسان عباس، 1993، دار الغرب الإسلامي، ط01، (878/2).

[28]-ينظر ما كتبه محمد علي النجار عن مذهب ابن جني الفقهي في مقدمة تحقيق الخصائص(40/1)

[29]-ينظر: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، 2012، موفم للنشر، الجزائر، (ص203).

[30]-ينظر مثلا: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب-أصوله ومناهجه، (ص206)، و: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (ص297، 323).

[31]-أبو علي الفارسي، التكملة، (ص181).

[32]-ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحق محمد أجمل الإصلاحي، 2018، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط01، (29/6).

[33]-الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (ص157).

[34]-سيبويه، كتاب سيبويه، (57/1).

[35]-ابن جني، الخصائص، (34/1)،

[36]-ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، 1954، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط01، (182/1).

[37]-ابن السراج، الأصول في النحو، (316/3).

[38]-ابن السراج، الأصول في النحو، (351/3).

[39]-من أهم الكتب التي اشتملت عليها: المنصف لابن جني(المجلد الثاني). الممتع في التصريف لابن عصفور.

[40]-السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (ص15).

[41]-السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (ص16).

[42]-ينظر: السبكي(تاج الدين)، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحق عبد المنعم خليل إبراهيم، 2003، دار الكتب العلمية، بيروت، ط02، (ص11).

[43]-السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحق عبد العال سالم مكرم، 1993، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، (03/1).

[44]-السيوطي، الاقتراح، (ص21)، وأما العنصر الرابع، وهو الأول في الترتيب فهو الذي سماه السيوطي: "المقدمات"، انظر: (ص21).

[45]-انظر: الرازي(فخر الدين)، المحصول في علم الأصول، تحق طه جابر فياض العلواني، 1997، مؤسسة الرسالة، ط03، (80/1).

[46]-ابن جني، الخصائص، (02/1).

[47]-السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، (ص15).

[48]-الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، موفم للنشر، الجزائر، دط، (242/1)، وانظر أيضا: المرجع نفسه(281/1)، و: الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، 2007، موفم للنشر، الجزائر، دط، (ص89-90)، و: الحاج صالح، البنى النحوية العربية، 2016، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، (ص282-283).

[49]-ينظر: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (ص24).

[50]-ابن جني، الخصائص، (01/1) بحذف.

[51]-ابن السراج، الأصول في النحو، (35/1).

[52]-ابن جني، الخصائص، (34/1).

[53]-ابن عصفور(أبو الحسن)، المقرب ومعه مثل المقرب، تحق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، (ص67).

[54]-الأزهري(خالد)، التصريح بمضمون التوضيح، تحق محمد باسل عيون السود، 2000، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، (11/1). وانظر أيضا: الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحق المتولي رمضان أحمد الدميري، 1993، مكتبة وهبة، القاهرة، ط02، (ص52-53).

[55]-السيوطي، الاقتراح، (ص23).

قائمة المراجع:

01-ابن الأنباري(أبو البركات)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحق سعيد الأفغاني، 1971، دار الفكر، بيروت، ط.02

02-ابن الأنباري(أبو البركات)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1998، دار الفكر العربي، القاهرة، دط.

03-ابن جني(أبو الفتح)، الخصائص، تحق محمد علي النجار، دتا، المكتبة العلمية، بيروت، دط.

04-ابن جني(أبو الفتح)، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، 1954، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط.01

05-ابن السراج(أبو بكر)، الأصول في النحو، تحق عبد الحسين الفتلي، 1996، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.03
06-ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحق محمود محمد شاكر، 1974، مطبعة المدني، القاهرة.
07-ابن عصفور(أبو الحسن)، المقرب ومعه مثل المقرب، تحق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.01
08-ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، 1997،بيروت، ط.01
09-ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحق محمد أجمل الإصلاحي، 2018، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط.01
10-أبو طاهر المقرئ، أخبار النحويين، تحق فتحي مجدي السيد، 1989، دار الصحابة، طنطا، ط.01
11-الأزهري(خالد)، التصريح بمضمون التوضيح، تحق محمد باسل عيون السود، 2000، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.01
12-الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، 2007، موفم للنشر، الجزائر، دط.
13-الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2012، موفم للنشر، الجزائر، دط.
14-الحاج صالح، البنى النحوية العربية، 2016، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط.
15-الحاج صالح(عبد الرحمن)، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، 2012، موفم للنشر، الجزائر.
16-الحاج صالح(عبد الرحمن)، منطق العرب في علوم اللسان، 2012، موفم للنشر، الجزائر.
17-الحموي(ياقوت)، معجم الأدباء، تحق إحسان عباس، 1993، دار الغرب الإسلامي، ط.01
18-الدعجاني(عبد الله بن نافع)، منهج ابن تيمية المعرفي-قراءة تحليلية للنسق المعرفي التيمي، 2014، مركز تكوين، لندن، ط.01
19-الرازي(فخر الدين)، المحصول في علم الأصول، تحق طه جابر فياض العلواني، 1997، مؤسسة الرسالة، ط03.
20-الزبيدي(أبو بكر)، طبقات النحويين واللغويين، تحق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1984، دار المعارف، القاهرة، ط.02
21-السبكي(تاج الدين)، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحق عبد المنعم خليل إبراهيم، 2003، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.02
22-سيبويه(أبو بشر)، كتاب سيبويه، تحق عبد السلام محمد هارون، 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.03
23-السيوطي، الاقتراح في أصول النحو،.تحق عبد الحكيم عطية، 2006، دار البيروتي، دب، ط.02
24-السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحق عبد العال سالم مكرم، 1993، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط.
25-الشاطبي(أبو إسحاق)، الموافقات، تحق مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الخُبر، ط01، .1997
26-الفارسي(أبو علي)، الإيضاح، تحق كاظم بحر المرجان، 1996، عالم الكتب، بيروت، ط.02
27-الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحق المتولي رمضان أحمد الدميري، 1993، مكتبة وهبة، القاهرة، ط02.
28-الياسري(علي مزهر)، الفكر النحوي عند العرب-أصوله ومناهجه، 2003، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط01.